سمو الشيخ صباح الخالد ملوحا للحضور

سمو الرئيس يرد على محاور الاستجواب «تصوير : صالح محمد»

وانقسام في الآراء بين مؤيد ومعارض

طلب عدم تعاون.. والحسم في 6 أبريل المقبل

الساير:الدستور هو من يحمي مؤسسات الدولة والشعب الكويتي وأي شخص يحاول أن يعبث به مكانه خارج القاعة

جوهر: يجب أن يتحمل رئيس الوزراء المسؤولية عن تأخيره في تنفيذ الوعود التي قطعها ومعالجة التركيبة السكانية

الحكومة تخلت عن «مبادئ الشفافية» في انتخابات مجلس الأمة ورئيس الوزراء قاطع الجلسات التي تحمل هموم المواطنين

●●●●

خالد العتيبي:الخالد عقد مساومات سياسية مع نواب مجلس الأمة والنهج الحالي هو تحويل النائب إلى مندوب لتخليص معاملات

والعتيبي أيضا

متابعة من صالح المطيري

الوسمي:لست من الأشخاص الذين يخشون الرأي العام في مسألة تعارض قناعاتهم.. والاستجواب برأيي مخالف فنيا

●●●●

بوصليب : لن أجامل إطلاقا .. ورئيس الوزراء لم يكن مقنعا البتة..ولم يكن صادقا مع نفسه حتى يكون صادقا مع الشعب

السمو أمير البلاد التي أرسلها إلى مجلس الأمة بتاريخ 7 مارس الحالي بشأن التعاون بين الحكومة والمجلس والتي تقضي بأهمية التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية نتيجة تداعيات المواجهة العسكرية في أوكرانيا مستغربا أنه بتاريخ 9 مارس الحالي بعد يومين من رسالة سمو الأمير قدم النواب الثلاثة هذا الاستجواب.

وحول محاور الاستجواب وتحديدا المحور الأول بشأن «الممارسات غير الدستورية لرئيس مجلس الوزراء» أكد سموه أنه لم يكن يود الخوض في هذا الموضوع والجدل خاصة بعد دعوة حضرة صاحب السمو أمير البلاد للحوار الوطني مشيرا إلى بنود الحوار وهي العفو والاشكاليات الدستورية والحكومة البرلمانية وبرنامج عمل الحكومة.

وفيما يخص الاشكاليات الدستورية أوضح سموه أن هناك ملف كامل يتعلق بكل ما حدث بدور الانعقاد الماضي وهناك تفاصيل تتعلق بالأمور التي حدثت خلال الفترة من 15 ديسمبر 2020 حتى 1 يوليو 2021 بعد فض دور الانعقاد الماضي مضيفا «لكننا ارتأينا بعد ذلك طي الصفحة عن طريق تشكيل حكومة برلمانية مثلها أربعة نواب من مجلس الأمة الحالي».

وذكر أن «عددا من نواب مجلس الأمة من بينهم النواب المستجوبين خالفوا اللائحة الداخلية لمجلس الأمة عبر تصويتهم العلني «الباركود» أثناء انتخاب رئيس مجلس الأمة بتاريخ 15 ديسمبر 2020».

وعبر سموه عن استغرابه من تحميله وزر تطبيق مادة دستورية تحق له انتخاب رئيس مجلس الأمة كون الوزراء أعضاء في مجلس الأمة.

وأكد أن صدور مرسوم أميري بعام 2021 بتأجيل اجتماع مجلس الأمة بمدة لا تتجاوز شهر حق دستوري لسمو الأمير استنادا للمادة 106 من الدستور التي تنص على أن «للأمير أن يؤجل بمرسوم اجتماع مجلس الأمة بمدة لا تتجاوز شهرا» متسائلا «لماذا يحمل النائب المستجوب الدكتور حسن جوهر سمو رئيس مجلس الوزراء مسؤولية هذا المرسوم».

وحول تقديم الحكومة لاستقالتها في عام 2021 بعد تقديم استجواب لسموه ومن ثم صدور الأمر الأميري بتعيينه رئيسا لمجلس الوزراء استنادا للمادة 56 من الدستور أبدى استغرابه لتقديم بعض أعضاء مجلس الأمة استجوابا آخر لسموه قبل أن يؤدي القسم الدستوري في مجلس الأمة.

وأكد سموه بشأن برنامج عمل الحكومة أنه من مسؤولية الحكومة مشيرا إلى أن الدستور نص في إحدى مواده «على الحكومة أن تقدم برنامج عملها فور تشكيلها» وهذا ما التزمت به الحكومة.

وأشار إلى طرح النائب الدكتور حسن جوهر والنائب مهلهل المضف في جلسات الحوار الوطني برنامج عمل الحكومة كما تمت مناقشة الملامح الرئيسية للبرنامج والاتفاق على أخذ ما يتلاءم في هيكلة البرنامج مستغربا من تحويل موضوع برنامج عمل الحكومة إلى مادة من الاستجواب الموجه له بصفته.

وعن ما طرحه النواب المستجوبون الثلاثة في الجلسة بشأن ما قالوا انه «مساومات سياسية على حساب مصلحة الوطن والمواطنين» خصوصا فيما يتعلق بزيادة رأسمال بنك الائتمان أكد سموه أن تلك الجلسة كانت بناء على طلب النائب الدكتور عبدالعزيز الصقعبي والنائب مهلهل المضف والنائب عبدالله المضف فكيف يتم اتهام رئيس الحكومة بمساومة النواب لإنقاذ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع السابق.

وبخصوص صدور مراسيم بتعيين مجلس الوزراء لمستشارين بدرجة وزير أوضح سموه أن هذه المراسيم تصدر منذ عقود مشيرا إلى أن أمناء مجلس الأمة السابقين صدرت بهم مراسيم بدرجة وزير كما أن رئيس ديوان المحاسبة يعين بمرسوم ويعامل معاملة الوزير من حيث الراتب والمزايا المالية ورئيس محكمة التمييز يتقاضى الراتب والبدلات المقررة للوزير.

وفيما أثاره النائب المستجوب خالد العتيبي في الجلسة من أن سمو رئيس مجلس الوزراء لم يجب على 17 سؤالا قدمها له قال سموه «هذا صحيح نظرا لعدم اختصاصه بشأن هذه الأسئلة».

وأشار إلى تلقي الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» 1714 بلاغا منذ إنشائها حتى نهاية شهر فبراير الماضي كما رصدت الهيئة في نفس الفترة 120 واقعة فساد إذ تم تحويل 159 حالة إلى النيابة العامة وإحالة 28 حالة لجهات أخرى بداعي الاختصاص إضافة إلى 11 حالة منظورة في المحاكم في درجات التقاضي المختلفة.

وأكد تحسن نتيجة دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 اذ حلت في المرتبة الـ 73 بعد أن كانت في المرتبة ال85 في عام 2019.

ودعا سموه مجلس الأمة إلى ضرورة التعجيل في إقرار القوانين تلبية لمتطلبات منظمة الشفافية الدولية مشيرا إلى إحالة مجلس الوزراء مشروعات قوانين إلى مجلس الأمة بشأن المشروع بقانون بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء «توسيع نطاق مسؤولية الأشخاص عن جرائم الفساد وتجريم الرشوة في القطاع الخاص» والمشروع بقانون بإصدار قانون بشأن حظر تعارض المصالح.

وقال إن الحكومة أدت مسؤولياتها المناطة بها دون تقصير خلافا لما أورده النواب المستجوبون إذ عملت الحكومة على رعاية المواطنين والمقيمين حتى في أسوأ فترات جائحة «كورونا» التي عصفت بالعالم أجمع مستذكرا توجيه سمو أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح عندما قال له «أرواح الناس أمانة برقبتك».

وأضاف أن الحكومة حرصت على إيجاد أفضل السبل لتقليص تبعات الجائحة بالتعاون مع الأخوة المواطنين والمقيمين الذين شمروا عن سواعدهم لاجتياز الجائحة.

واستند سموه في ختام كلمته على النطق السامي لسمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد خلال افتتاح دور الانعقاد العادي الأول للفصل التشريعي الـ16 الذي قال فيه سمو الأمير «لاشك أنكم تدركون ما يشهده العالم ومنطقتنا على وجه الخصوص من تطورات وأمامكم تحديات جسيمة وآمال يعلقها عليكم أهل الكويت فلم يعد هناك متسع لهدر المزيد من الجهد والوقت والامكانات في ترف الصراعات وتصفية الحسابات وافتعال الأزمات والتي أصبحت محل استياء وإحباط المواطنين وعقبة أمام أي انجاز وهي دعوة صادقة ونصيحة مخلصة احرصوا على أن تكون ممارسات قاعة عبدالله السالم ومداولاتها مدرسة لأبنائنا وأجيالنا القادمة وقدوة صالحة تجسد الايمان بالنهج الديمقراطي وجدواه وساحة للانجاز وصورة حضارية ناصعة لمجتمعنا الكويتي الاصيل».

وعقب النائب مهند الساير إلى أهمية محاربة الفساد والتصدي له في البلاد «إذ تعد الكويت من أقل دول الخليج من حيث التحديات وعدد السكان ولديها ملاءة مالية».

وأضاف الساير أن «من يسمح بمرور الفساد عبر مؤسساته ومن لا يحاسب المسؤولين فهو شريك أساسي به لذلك فإن سمو رئيس الوزراء هو المسؤول الأول عن عدم محاسبة المسؤولين الفاسدين».

بدوره ألقى النائب خالد العتيبي باللائمة على سمو رئيس مجلس الوزراء إذ اعتبره «يغلب مصلحته الخاصة على المصلحة العامة من خلال تأجيل الاستجوابات وعدم عقد جلسات خاصة لبحث المواضيع التي تهم الوطن والمواطنين».

واعتبر العتيبي أن «التنسيق بشأن الجلسات الخاصة في مجلس الأمة بدعة لأنها غير مذكورة في الدستور واللائحة».

من جهته عبر النائب الدكتور حسن جوهر عن استغرابه من «عدم حدوث ردة فعل تجاه قضايا محاربة الفساد تعادل ردة الفعل بشأن الاستجوابات وجلسات مجلس الأمة الخاصة».

وأكد جوهر أن القضاء الكويتي صمام الامان لتحقيق العدالة واستقرار البلاد مشددا على ضرورة احترام واجلال القضاء «وان كان من حق النواب انتقاد الاحكام القضائية ومطالبة النواب بإصلاح المرفق القضائي وذلك لتعزيز استقلالية القضاء».

من ناحيته رد سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء على المستجوبين قائلا إن لجنة العفو مستمرة في عملها إذ سيتم عقد اجتماع لها قريبا بناء على تكليف من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد ،مؤكدا أنه «لا يملك حق تعطيل اجتماعاتها».

وأكد الخالد وجود شبهات دستورية احتوتها صحيفة الاستجواب مشددا على تمسكه باللاءات الاربعة «لا لإحالة الاستجواب للدستورية ولا للتشريعية ولا للسرية ولا طلب أمد متى ما كان الاستجواب ضمن ضوابط الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقرار التفسيري للمحكمة الدستورية».

وأوضح سموه أن إقرار قانون رفع رأسمال بنك الائتمان جاء باتفاق مسبق بين الكتلة التي تضم النائبين الدكتور حسن جوهر ومهند الساير وليس عن طريق «الابتزاز السياسي» حسب ادعائهم.

وحول الوضع الاقتصادي للبلاد قال سموه إن الكويت تتمتع بملاءة مالية جيدة ولكن «نعاني من خلل اقتصادي وليس فسادا اقتصاديا».

ثم تحدث النائب سعود بوصليب «مؤيد لاستجواب سمو رئيس الوزراء، قائلا: «لن أجاملك اطلاقا.. ولم تكن شخصا مقنعا البته»

وقال «لم تكن صادقا مع نفسك حتى تكون صادقا معنا ومع الشعب الكويتي بل ما استعملته اليوم ارهاب على النواب المستجوبين».

وأضاف «أول تشكيل بعد استقالتك قعدت فيه 3 أشهر، والثاني قعدت 62 يوما، يعني قعّدت البلد 5 أشهر من عمر سنة و3 اشهر».

وتحدث النائب عبيد الوسمي معارضا للاستجواب، وصعد للمنصة لعرض مستندات، مخاطبا الخالد: «أقحمت بهذا الاستجواب إقحاماً لانه تضمن 3 محاور تتعلق بي بشكل مباشر.. وأجد أنه من اللازم توضيحه للرأي العام».

وقال أنا «معارض للاستجواب لثلاثة أسباب.. سياسي ودستوري وقانوني».

وأضاف: «المزمع خطيئة دستورية تحت كل تصور وكانت سببا مباشرا لتوجيه رسالة من منصة الرئاسة لسمو الأمير في بيان وقع عليه 31 نائبا، واستجاب سمو الأمير في أقل من يوم، فلم يكن لائقاً بي إلا أن ألبي هذا الطلب وفقا لمقتضيات دستورية وبما يحقق الصالح العام»

ورداً على احد المستجوبين في شأن عدم جواز الانتقاء من الدستور، قال «هذا الكلام ينطبق على رئيس الوزراء والنواب كذلك».

وقال الوسمي: «لست من الاشخاص الذي يخشى الرأي العام في مسألة تعارض قناعاتي.. الاستجواب مخالف فنياً ».

وقال الوسمي «ليس دفاعاً عن الشيخ صباح الخالد، لكن أدافع عن نفسي بصفتي عضواً في لجنة الحوار ولجنة العفو التي لم تتوقف عن العمل، مبينا أنها ستقدم تقرير العفو الثالث يوم الخميس.

متابعة لمجريات الجلسة

أحاديث جانبية

الناصر ملوحا للحضور